إِيْضَاحُ السَّبِيْلِ إِلَى شَرْحِ التَّسْهِيل لأحمد بن يوسف المعروف بـ (السّمين الحلبيّ) المتوفّى ٧٥٦هـ

(باب النداء)

تحقيق:

د. حمود بن عتيق بن راضي المعبدي

أستاذ النحو والصرف المساعد بقسم اللغة العربية في جامعة شقراء

المقدمة

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله وصفوته من خلقه وصلى الله وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد:

فيسعدني أن أقدّم إلى المكتبة العربية كتابًا، عدَّهُ كثيرٌ من الباحثين اليوم من المفقودات، إنه "إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل" لأحمد بن يوسف السمين الحلبي، وبحثي تحقيق باب النداء منه من لوحة ٢٦ إلى لوحة ٣٤.

وقدمت لذلك ببيان أهمية الكتاب، ووصف مجمل لنسخته، وترجمة موجزة للمؤلف.

أهميته:

وتظهر أهمية الكتاب في جوانب عدة، منها:

١-الكتاب شرح لتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك – رحمه الله تعالى –، ولابن مالك و "التسهيل" منزلة سامية ومكانة عالية عند النحاة، تكمن في ترتيبه لأبواب النحو ترتيبًا لم يسبق إليه، وفي حشده لآراء ومذاهب النحاة بعبارة موجزة، فحظي بعناية العلماء، وتوافدوا إليه يدرسونه ويشرحونه ويضعون عليه الحواشي حتى ذاع واشتهر. قال الصفدي عن أبي حيّان في ترجمته: "والتزم أن لا يُقْرِئ أحدًا إلا إن كان في سيبويه أو في التسهيل لابن مالك أو في تصانيفه"(١).

٢-الكتاب مليء بالمسائل النحوية، وآراء العلماء، وحججهم، ويكفيه أنه

(١) ينظر الوافي بالوفيات: ٥/٢٦٨.

شرح التسهيل فحرر مسائله، وأزال مشكله ووضح غوامضه.

٣-الشرح يصوّر الجانب النحوي للسمين الحلبي، وينقل آراءه النحوية واستدراكاته على النحاة وعلى ابن مالك بخاصة، إذ هو الكتاب الذي أخلصه المؤلف للنحو وسار فيه على ترتيب النحاة لأبوابه.

٤-لأهمية الكتاب ومكانته عند المؤلف أحال إليه في مؤلفاته الأخرى ونصّ على اسمه "إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل" في الدر المصون [١]، وكذلك في عمدة الحفاظ [٢]، ويؤكد في ذلك كله أنه بحث المسألة في شرح التسهيل وفصلها وأورد أدلتها وأتقنها مما يدل على أنه فيه من مسائل النحو ما ليس في غيره من مؤلفات السمين الحلبي.

٥- كان لهذا الكتاب أثرٌ في الخالفين بعده من شراح التسهيل ونقلوا عنه كثيرًا، منهم:

أ) عبد القادر المكي، المتوفى سنة: ٨٨٠ هـ. في كتابه: هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، ففيه نحوٌ من عشرين موضعًا[٣].

ب) محمد بن سليمان الروداني، المتوفى سنة ١٠٩٤ هـ في كتابه: شفاء العليل في حل عبارة التسهيل[٤].

---

(١) ٨/١٤٢.

(٢) ١/١١٠.

(٣) ينظر هداية السبيل، "رسالة دكتوراه، أعدها: عثمان الصيني جامعة أم القرى " عام ١٤٠٩هـ، ٢٦٦، ٣٣١، ٣٤٤، ٣٨٦، ١٦٣٥.

(٤) ينظر شفاء العليل، "رسالة ماجستير، أعدها: تركي بن صالح الحربي الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة كلية اللغة العربية، عام ١٤٣٢هـ"، ٤٠٨، ٥٥٠.

وصف نسخته إجمالًا:

وقد عُثِر على نسخة وحيدة للجزء الثاني من الكتاب، وما سواه يُعدّ مفقودًا إلى الآن.

ونسخته بخط نسخ واضح، وتقع في مئة وثلاثٍ وسبعين لوحة، تحوي كل لوحة خمسة وعشرين سطرًا.

ويبدأ المخطوط من باب النعت من التوابع، وينتهي بباب التذكير والتأنيث، وفي أول المخطوط طمس لكلمات وأسطر وأجزاء من الصفحات، يحتاج إلى معالجة وتأمّل.

لذا تركت التوابع، وحققت باب النداء بعدها لتمامه وكماله، وسرت فيه على منهج المحققين، وما يقتضيه من تخريج وعزوٍ وإيضاحٍ وتثبُّت.

وقد نسخت بعض المخطوط وسوف أعالج ما يحتاج إلى ذلك وأخرجه كاملاً – بإذن الله – في القريب العاجل، قربةً إلى الله تعالى وخدمةً للعلم وأهله.

أسأل الله تعالى أن يستعملنا في طاعته ويجعل عملنا في رضاه.

ترجمة المؤلف

١–اسمه ولقبه:

هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود المعروف بالسمين [1] الحلبي.

---

(١) نص أ. د/أحمد الخراط أنه أثبت هذا الاسم نقلاً عن خط المؤلف في مخطوطة كتابه الدر المصون: ١/١٣، وينظر ترجمته في غاية النهاية في طبقات القراء: ١/١٣٨، والدرر الكامنة: ١/٣٣٩، وبغية الوعاة: ١/٤٠٢، وطبقات المفسرين: ١/١٠٢، وشذرات الذهب: ٦/٣٦٧.

٢- مولده ووفاته:

لم تذكر المصادر شيئاً عن زمن ولادته، إلا أنها أجمعت على زمن وفاته، فقد توفي في القاهرة عام ست وخمسين وسبع مئة، على اختلاف في تحديد الشهر الذي توفي فيه، وأكثر المصادر تذكر شهر جمادى الآخرة [١].

٣- حياته العلمية [٢]:

نشأ السمين في حلب، فَلُقِّب بالحلبي، ثم رحل إلى القاهرة واستقر بها حتى توفي، واشتغل بالتحصيل وطلب العلم، حتى برز في عدد من العلوم واشتهر بها، فقد ولي تدريس علم القراءات وعلم النحو في جامع ابن طولون، وولي نظر الأوقاف بالقاهرة، وناب عن بعض القضاة فيها، وكذلك تولّى التدريس في مسجد الشافعي، كما أنه صنّف في التفسير والنحو والقراءات واللغة، فكان -رحمه الله تعالى- من الموسوعات العلمية الإسلامية، يتجلّى ذلك في كتابه "الدر المصون".

٤- شيوخه:

أ- أبو حيان: محمد بن يوسف الأندلسي "صاحب البحر" توفي سنة ٧٤٥هـ[٣].

ب- التقيّ الصائغ: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الخالق الصائغ

(١) ينظر الدرر الكامنة: ١/٣٤٠، وطبقات المفسرين للداوودي: ١/١٠٣.

(٢) ينظر ترجمته في غاية النهاية في طبقات القراء: ١/١٣٨، والدرر الكامنة: ١/٣٣٩، وبغية الوعاة: ١/٤٠٢، وطبقات المفسرين: ١/١٠٢، وشذرات الذهب: ٦/٣٦٧.

(٣) ينظر ترجمته في بغية الوعاة: ١/٢٨٠، وشذرات الذهب: ٦/٣٢٤، وكتاب "أبو حيان النحوي" لخديجة الحديثي.

المصري توفي سنة ٧٢٥ هـ (١).

ج- العشَّاب: أحمد بن محمد بن إبراهيم المرادي، توفي سنة ٧٣٦ هـ (٢).

د- يونس الدّبُّوسي: وهو أبو النون يونس بن إبراهيم بن عبد القوي الكناني العسقلاني (٣).

٥- أهم كتبه:

أ- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، حققه أ. د/ أحمد الخرّاط وطبع بدار القلم، بدمشق في أحد عشر مجلدًا.

ب- تفسير القرآن الكبير: من المطولات يقع في عشرين مجلداً (٤).

ج- القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز، يقع في عشر مجلدات (٥).

د- شرح التسهيل، وهو المسمّى بإيضاح السبيل إلى شرح التسهيل وهو هذا الكتاب الذي أحقق جزءًا منه، وهو الشرح الصغير من شرحيه على التسهيل.

هـ- الشرح الكبير: ويُعَدُّ مفقودًا، وقد نصّ عليه السمينُ نفسه في هذا الشرح(٦)، وذكره في الدر المصون(٧) والعقد النضيد(٨).

---

(١) ينظر ترجمته في غاية النهاية في طبقات القراء: ٢/٦٠.

(٢) ينظر ترجمته في غاية النهاية في طبقات القراء: ١/٩٣.

(٣) ينظر ترجمته في ذيل العبر: ١٧/٣٠٩، الدرر الكامنة: ١/٣٣٩.

(٤) ذكره في الدر المصون: ٤/٤٢٧، ٤٥٠، وانظر الدرر الكامنة: ١/٣٣٩.

(٥) يُحقق في كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة، وذكره السمين في الدر المصون: ١٠/٢٢٦، وعمدة الحفاظ: ١/١٢٦ مادة "أمن".

(٦) ينظر لوحة: ٦٩/ب، ١٦١/ أ.

(٧) ٣/١٨، ٢١.

(٨) المطبوع: ١/٢٦٣.

و- شرح الشاطبية، وهو في القراءات ويُسمى "العقد النضيد في شرح القصيد" وهو محقق في ثماني رسائل دكتوراه في جامعة أم القرى والجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، وطُبع أولى تلك الرسائل بتحقيق أيمن سويد.

ز- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، وهو محقق في أربعة أجزاء بتحقيق / محمد باسل عيون السود. وطبع في دار الكتب العلمية.

النصُّ المحقّق

٢٦/أ

باب النداء /

"المنادى منصوب لفظًا أو تقديرًا بـ أنادي لازم الإضمار استغناءً بظهور معناه، مع قصد الإنشاء وكثرة الاستعمال، وجعلهم كعِوض منه".

أي المنادى منصوب لفظًا كما إذا كان معربًا، وهو المضاف والمشبّه به، والنكرة غير المقصودة، كما سيأتي نحو: يا عبد الله، ويا طالعًا جبلًا، ويا ثلاثة وثلاثين، في رجلٍ مسمًى بالعدد المعطوف، و(يا راكبًا إما عرضت)(١).

أو منصوب تقديرًا، كما إذا كان مبنيًا، وهو المفرد المعرفة، والنكرة المقصودة، نحو: يا زيدُ، ويا رجلُ أقبل؛ وإنما كان منصوبًا لأنه مفعول به.

وقوله: "بـ أنادي" يريد أو نحوه، من نحو أدعو.

وقوله: "استغناءً" إلى آخره، هذه الأشياء عنده هي مجموع العلة التي التُزِم لأجلها الإضمار، لا أنّ حرف النداء عوض محض(٢)؛ لأنه يجوز حذف حرف النداء كما سيأتي، ولو كان عوضًا محضًا لما حُذف لئلا يتوالى حذفان.

قوله: "في القرب همزة" أي المنادى إما قريب أو بعيد، فالقريب له الهمزة وحدها، نحو: أزيدُ، ولم يجعل له الجمهور ثلاث رُتب كما جعلوها في الإشارة، وجعل المبرّدُ له ثلاثًا، فجعل للوسطى "أي" (٣).

---

(١) هذا جزء من بيت لعبد يغوث، من بحر الطويل وهو بتمامه:

فيا راكبًا إمّا عرضْت فبلِّغَنْ ... نداماي من نجران أن لا تلاقيا

وهو من أبيات سيبويه في الكتاب: ٢/٢٠٠، وينظر الخزانة: ٢/١٩٤.

(٢) قال ابن مالك "ومن زعم أن حرف النداء عوض محض، رُدَّ عليه بجواز حذفه، والعرب لا تجمع بين حذف العوض المحض والمعوض منه ". شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٣٨٥.

(٣) اختلف النحاة في "أي" للنداء، أهي للقريب أم للبعيد أم لهما؟

فذهب إلى أنها للبعيد سيبويه في الكتاب: ٢/٢٢٩، ٢٣٠، والمبرد في المقتضب: ٤/٢٣٣، =

قوله: "وفي البعد حقيقةً" كمن بينك وبينه مسافة بعيدة "أو حكماً" كالنائم والغافل، وإن لم تكن مسافة بعيدة.

قوله: "أو أَيْ أو آيْ" بمدّ الهمزة، و "آي" ليس من مذهب البصريين بل من مذهب الكوفيين(١)؛ لأن البصريين لا يعرفون في الهمزة وأي إلا القصر.

قوله: "ولا يلزم الحرف إلا "يا" مع الله، والمستغاث والضمير والمندوب والمتعَجّب منه" أخذ يبيّن المواضع التي يمتنع فيها حذف حرف النداء أو يقلّ أو يجوز من غير قلّة، فيمتنع في خمسة مواضع، أحدها: اسم الله نحو: يالله، الثاني: المستغاث: يالزيد، الثالث: الضمير نحو: يا إياك، ويا أنت، الرابع: المندوب يا زيداه، الخامس: المتعجب منه يا للعجب:

فيالك من ليلٍ كأنّ نجومه(٢) ....

٢٦/ب **أما غير الضمير فلأنّ المقصود تطويل الكلام وبسطه فالحذف ينافيه وأما الضمير فلأنّ نداءه على غير قياس فلا يُتَصَرّف فيه.**

= والصيمري في التبصرة: ٣٣٧، وابن مالك في التسهيل وشرحه: ٣/٣٨٦.
وذهب إلى أنها للقريب: ابن الخشاب في المرتجل: ١٩١. ج- وذكر رتبة التوسط المالقي في رصف المباني: ٢١٣، وابنُ هشام في المغني: ١/٥٠٤، والمرادي في الجنى الداني: ٢٣٣.
ونسبة التوسّط إلى المبرّد –هنا– غريبة، لم يقل به، ولَمْ ينسِبْ أحد ذلك إليه. ومما يستغرب – أيضاً – نسبة القول إلى المبرد بأنه يجعلها للقريب، كما في ارتشاف الضرب: ٤/٢١٧٩، وهذا يخالف ما نصّ عليه في المقتضب: ٤/٢٣٣.

(١) حكى الكسائي أنه سمع رجلاً يقول " آيْ إمّا " انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٣٨٦ والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٤٨٢.

(٢) البيت من معلقة امرئ القيس، انظر ديوانه: ٤٣.
وتمامه. . . . . بـأمراس كتّـانٍ إلى صُـمّ جنـدلِ.
واستشهد به الشارح على امتناع حذف حرف النداء إذا كان المنادى المتعجّب منه.

قوله: "ويقلّ حذفه مع اسم الإشارة" نحو قوله:

إن الأُلى وصفوا قومي لهم فبهم هذا اعتصم تَلْقَ من عاداك مخذولا(١)

أراد: يا هذا اعتصم بهم، وهذا رأي الكوفيين، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ﴾ [سورة البقرة: ٨٥](٢)، ولم يجوِّزه البصريون إلا ضرورة.

قوله: "واسم الجنس المبنيّ للنداء" نحو: "اشْتَدِّي أزمةُ تنفرجي"(٣)، و"ثَوْبِي حَجَرُ"(٤)، و"صاحِ أقبل".

جاري لا تستنكري عذيري (٥).

---

(١) البيت من البسيط نسبه ابن مالك في شرح التسهيل لرجل من طيء: ٣٨٦/٣، وينظر في البحر المحيط: ٤٥٨/١، والدر المصون: ٤٧٦/١، وشرح الأشموني على الألفية: ١٣٦/٣.

(٢) والتقدير يا هؤلاء، وينظر المسألة في الكتاب: ٢٣٠/٢، وتفسير الطبري: ٤٤٠/١، وإعراب القرآن للنحاس: ٢٤٣/١، والبحر المحيط: ٤٥٨/١، والدر المصون: ٤٧٦/١، والمساعد: ٤٨٤/٢، وهمع الهوامع: ٤٣/٣.

(٣) هذا اللفظ أخرجه الديلمي في مسند الفردوس عن رسول الله ﷺ، ينظر ضعيف الجامع الصغير: ١٢٣ قال عنه الألباني: موضوع، وأخذ هذه العبارة الشيخ يوسف التوزري وجعلها مطلعاً لقصيدته، قال:

اشتدّي أزمةُ تنفرجي قد آذن لَيْلُكِ بالبلجِ

والشاهد جواز حذف حرف النداء من اسم الجنس، أي: يا أزمةُ.

ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣٨٧/٣.

(٤) هذا جزء من حديث النبي ﷺ رواه مسلم في صحيحه "باب جواز الاغتسال عرياناً في الخلوة": ص ١٠١. وشاهده كسابقه: يا حجر، ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣٨٧/٣.

(٥) هذا الرجز للعجّاج في ديوانه: ١٨٤، والكتاب: ٢٣٠/٢، ٢٣١.

يريد: يا جارية، عذير الرجل: ما يروم ويحاول مما يعذر منه إذا فعله ولا يلام عليه: الصحاح =

وهو أكثر من الأول.

قوله: "وقد يحذف المنادى قبل الأمر والدعاء" أي قد يحذف المنادى قبل الأمر كقراءة الكسائي ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾ [سورة النمل: ٢٥][(١)].

وقوله:

أَلا يـا اسْـقِياني قبـلَ غـارةِ سِـنْجالِ[(٢)] ....

وقبل الدعاء كقوله:

يـا لعنــةُ الله والأقــوام كلهــم والصالحين على سمعانَ من جار[(٣)]

وقوله:

ألـــم تعلمـــي يـــاعَمْرَكَ الله أننـــي كـــريمٌ علـى حـين الكـرام قليـلُ[(٤)]

وكان من حقّه أن لا يحذف لأنه كالنائب عن عامله، فهو شبيهٌ بباب: سقيًا لك وجَدْعًا له [(٥)]، ولكنه سُمِع.

= "عذر".

(١) ينظر الكشاف: ٣/٣٥٠، و شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٣٨٩، والبحر المحيط: ٧/٦٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو للشماخ، وعجزه:

.... وقبـل منايـا قـد حَضَـرْنَ وآجـالِ

وهو في ديوانه: ٤٥٦، والكتاب: ٤/٢٢٤.

(٣) البيت من البسيط، لذي الرمة في هجاء عشيرة امرئ القيس. لم أعثر عليه في ديوانه ينظر في الكتاب: ٢/٢١٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/٣٨٩.

(٤) البيت من الطويل، نُسب لموبال بن جهم المذحجي، ويقال مبشر بن الهذيل الفزاري وينظر في شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٣٨٩، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٧/١٢٦، والمقاصد النحوية: ٣/١٣٣٠.

(٥) أي: أَلْزمه اللهُ الجَدْعَ، والجَدْعُ: الحَبْسُ والسِّجْنُ، وقطع الأنف والأذن واليد والشّفة. ينظر =

وقوله: "فتلزم يا" أي لا يجوز أن يحذف المنادى إلا والحرف "يا" دون غيرها لأنها أم الباب.

وقوله: "وإن وليها رُبّ أو ليت" كقوله تعالى ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾ [سورة النساء: ٧٣]، "أو حبذا" كقوله:

يا حبذا جبل الريّان من جبلٍ وحبذا ساكن الريان من كانا (١)

فهي للتنبيه للمخاطب، وليست للنداء. والمنادى محذوف؛ لئلا يلزم توالي الحذف؛ لأنهم حذفوا العامل، ثم يحذفون المعمول.

وقوله: "وقد يعمل عامل المنادى في المصدر والظرف والحال" أي يجوز أن يعمل العامل وإن كان ملتزم الحذف في هذه الثلاثة لشدة طلبه لها، مثال عمله في المصدر قوله:

يا هند دعوة صَبٍّ هائمٍ دنِفٍ مُنِّي بلطفٍ وإلا مات أو كَرَبا(٢)

ف "دعوة" مصدر لقوله: ادعو هند المقدّر.

ومثال عمله في الظرف قوله:

يا دارُ بين النَّقى والحزن ما صنعتْ يدُ النوى بالأُلى كانوا أهاليكِ (٣)

ف "بين" معمول لـ "أدعو" المقدّر.

= الصحاح والقاموس المحيط: جدع.

(١) البيت من البسيط لجرير: ديوانه: ١٦٥، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤٨٧/٢.

(٢) البيت من البسيط، ينظر في شرح التسهيل لابن مالك: ٣٩٠/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤٨٧/٢.

(٣) البيت من البسيط، ينظر في شرح التسهيل لابن مالك: ٣٩٠/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤٨٨/٢.

ومثال عمله في الحال قوله:

يـــا أيُّهـــا الرَّبْـــعُ مَبْكِيًّـــا بســـاحته كـم قـد بـذلْت لمـن وافـاك أفراحًـا[1]

فـ مبكياً حال من الربع، والعامل فيه "ادعو".

قوله: "وقد يُفصل حرف النداء بأمرٍ" أي قد يُفصل حرف النداء من المنادى بفعل أمرٍ:

ألا يـــا فابـــكِ شَـــوَّالًا لطيفًـــا وأذري الـــدمع تســـكابًا وكِيفـــا[2] ٢٧/أ

أراد: يا لطيفة فابكِ، فرخّم لطيفة، وفصل بقوله: "فابكِ" بين حرف النداء / المنادى

(١) البيت من البسيط، ينظر في شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٣٩٠، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٤٨٨.

(٢) البيت من الوافر، ينظر في شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٣٩٠.

فصلٌ

"يُبنى المنادى لفظًا أو تقديرًا على ما كان يُرفع به لو لم ينادَ" أي يبنى المنادى لأنه شبه الضمير لوقوعه موقعه(١)، كقولك: يا إيّاك قد كُفيتك(٢).

وقوله:

يـا أبجـر بـن أبجـر يـا أنتـا(٣) ....

فإذا قلت: يا زيدُ، كأنّك قلت: يا إياك أو يا أنت، وقوله "لفظًا" نحو: يا زيدُ ويا زيدان ويا زيدون ويا هندات. "أو تقديرًا" نحو: يا هؤلاء ويا هذا ويا هذان ويا ذوات؛ لأن هذه مبنية قبل أن تنادى فيقدّر بناؤها، كما يتجدد بناء ما كان مُعربًا(٤).

---

(١) هذا مذهب الفارسيّ وجماعة من البصريين، ومذهب سيبويه أن المنادى إجراءٌ له مجرى الأصوات، نحو: حَوْبُ، وما أشبهه. انظر الكتاب: ١٨٥/٢، والإيضاح العضدي: ٢٤٦، والتبصرة والتذكرة للصيمري: ٣٣٨، والإنصاف: ١: ٣٢٣، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤٨٩/٢.

(٢) هذا قول الأحوص اليربوعي حين وفد مع أبيه على معاوية، فخطب فوثب أبوه ليخطب فكفّه وقال: يا أيّاك قد كُفيتُك. انظر شرح الرضي على الكافية: ٣٥١/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٨٧/٣.

(٣) من الرجز، وبعده:

أنت الذي طلّقت عام جُعتا

قـد أحسـن الله وقـد أسـأتا فـأدّ رزقهـا الـذي أكلتـا

قائله الأحوص، وقيل لسالم بن دارة الغطفاني، ينظر شعر الأحوص الأنصاري: ٢٦٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٨٧/٣، والمقاصد النحوية: ١٧١٠/٤.

(٤) ينظر المسألة في شرح التسهيل: ٣٩٢/٣، وهمع الهوامع: ٣٨/٣.

وفائدة ذلك تظهر في التابع، نحو: يا هؤلاء العقلاءُ برفع "العقلاء" ونصبها[١].

وقوله: "على ما كان يُرفع به" أحسن من قولهم: على الضم؛ لأنه يشمل المفرد والمثنى والمجموع جمع السلامة، كما تقدّم في الأمثلة، ولفظ الضم لا يشمل المثنى والمجموع.

قوله: "إن كان ذا تعريف مستدامٍ" نحو: يا زيد، وهذا عند المصنّف[٢].

وغيرُهُ يجَعلُ تعريف العلميّة قد زال بالقصد والإقبال[٣]، والصحيح الأول قياساً على استدامة تعريف الموصول واسم الإشارة والضمير.

قوله " أو حادثٍ بقصدٍ وإقبال " كالنكرة المقصودة، نحو: يا رجلُ أقبل.

قوله: "غير مجرورٍ باللام" تحرُّزٌ من المستغاث، نحو: يالَله لِلمسلمين[٤].

قوله: "ولا عاملٍ فيما بعده" تحرُّزٌ من المضاف فإنه عامل في المضاف إليه، نحو يا غلام زيد، وتحرّزٌ من نحو: يا طالعًا جبلًا، ويا خيرًا من زيد.

قوله: "ولا مكمّل قبل النداء بعطفِ نسقٍ" تحرُّزٌ من نحو: يا ثلاثةً وثلاثين، اسم رجل[٥].

---

(١) الرفع على اللفظ، والنصب مراعاة للمحل.

(٢) وهو قول ابن السراج وابن مالك، وصححه ابن عصفور، ينظر: الأصول في النحو: ٣٣٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٨٩/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٩٢/٣.

(٣) وهو قول المبرد والفارسي، ينظر المقتضب: ٢٠٥/٤، والإيضاح: ٢٤٥، وينظر المذهبين في المساعد على تسهيل الفوائد: ٤٨٩/٢.

(٤) هذا قول عمر بن الخطاب ﷺ "يالله للمسلمين" ينظر في سير أعلام النبلاء: ٣٥١/٩.

(٥) مثّل ابن مالك – رحمه الله – في شرحه بنحو "يا زيدا وعمرا، في المسمّى بهما" ٣٩٢/٣، قال ابن يعيش في شرح المفصل "وأما قوله: يا ثلاثة وثلاثين، فإن سميت بهما وجعلتهما =

والحاصل أن المنادى قسمان: معرب ومبني، فالمبني المفرد المعرفة غير المجرور باللام، ونعني بالمفرد ها هنا: ما ليس مضافًا ولا شبيهًا به، ونعني بالشبيه به: ما كان الثاني منه من تمام معنى الأول، وهو أحسن من قول بعضهم: ما كان عاملًا فيما بعده (١)؛ لأن نحو: ثلاثة وثلاثين، شبيه بالمضاف، وليس الأول منهما عاملًا فيما بعده (٢).

وقولنا: المعرفة، يشمل ما كان معرفة قبل النداء، نحو: يا زيد، أو حدث تعريفه بالنداء، نحو يا رجل، والمعرب المضاف، نحو: يا غلام زيدٍ، والشبيه به، نحو: يا طالعًا جبلًا، ويا ثلاثةً وثلاثين، والمستغاث، / نحو: يا لَزيد لِعمرو، ٢٧/ب
والنكرة غير المقصودة، نحو قول الأعمى: يا رجلاً خُذْ بيدي، وقوله:

يا راكبًا إمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغا ... نداماي مِن نجرانَ أنْ لا تلاقيا(٣)

قوله: "ويجوز نصبُ ما وُصِف من معرَّفٍ بقصدٍ وإقبال" أي يجوز نصب ما كان من حقِّه أن يُبنى لكونه مفردًا معرفة بقصدٍ وإقبال، ولكن بشرط وصفه لأنه حوّلها لشبه المطوّل؛ لأن تكميل الصفة لموصوفها كتكميل المضاف إليه للمضاف، وهذا شيء حكاه الفراء، قال: النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تُؤْثر العربُ نصبَها، يقولون: يا رجلًا كريمًا أقبل، إذا أفردوا رفعوا أكثر مما

= علمًا نصبتهما، كما لو سميت بزيد وعمرو، فإن ناديت جماعة هذه عدتهم قلت: يا ثلاثة وثلاثون، وإن شئت نصبت الثاني فقلت: يا ثلاثةُ وثلاثين كما تقول: يا زيدُ الحارثُ والحارثَ. فالرفع عطف على اللفظ، والنصب على المحل" ٣٠١/١ بتصرف.

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٣٠١/١.

(٢) تنظر المسألة في الأصول في النحو لابن السراج: ٣٣٠/١، ٣٤٠، وهمع الهوامع: ٣٧/٣.

(٣) سبق في أول الباب.

ينصبون[1].

ويمكن أن يستأنس له بقوله ﷺ في سجوده: "يا عظيمًا يُرجى لكل عظيم"[2].

قوله: "ولا يجوز ضمّ المضاف الصالح للألف واللام، خلافًا لثعلب" أي أجاز ثعلب في المنادى المضاف إذا كان صالحًا لدخول الألف واللام، وذلك بأن تكون إضافته إضافة تخفيف، نحو: يا ضارب الرجل، ويا حسن الوجه، أن يُضمّ[3]؛ لأن إضافته في نية الانفصال، فهو في قوّة المفرد، قال المصنّف: وأظنّه قاس ذلك على رواية الفراء عن بعض العرب: يا مهتمُّ بأمرنا لا تهتمّ[4]. بضمّ "مهتمُّ" مع أنه شبيه المضاف، ثم خرّجه على أن يكون "بأمرنا" متعلقًا بـ "لا تهتمّ" قُدِّم عليه، ومذهب ثعلب ضعيف؛ لأن بناء المنادى لشبهه بالضمير كما تقدّم، والمطوّل لا يشبه الضمير[5].

قوله: "وليس المبنيُّ للنداء ممنوع النعت، خلافًا للأصمعي" أي منع الأصمعي نعت ما بُنِيَ للنداء، فلا يجيز: يا زيد العاقل، ولا يا هند الفاضلة، قال: لأنه شبيه بالضمير، والضمير لا يُنعت[6]، ورُدَّ عليه بالسماع كقوله تعالى

(١) ينظر معاني القرآن للفراء: ٢/٣٧٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/٣٩٣.

(٢) ينظر أخلاق النبي لأبي الشيخ الأصبهاني توفي ٣٦٩، رقم الحديث ٥٣٤.

(٣) ينظر رأي ثعلب في شرح الرضي على الكافية: ١/٣٥٨، وارتشاف الضرب: ٤/٢١٨٧، والمساعد: ٢/٤٩٣.

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء: ٢/٣٧٦.

(٥) ينظر شرح التسهيل: ٣/٣٩٣.

(٦) ينظر رأي الأصمعي في شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٣٩٣، وشرح الرضي على الكافية: =

﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ ﴾ [سورة آل عمران: ٢٦] (١)، وبأن هذه المشابهة عارضة فلا تؤثر فيما ثبت بطريق الأصالة.

قوله: "ويجوز فتح ذي الضمّة الظاهرة، إتْباعًا إن كان علمًا وَوُصِف بابنٍ / متصلٍ مضاف إلى علم أي أنه يجوز فيما بُنِيَ على ضمٍّ أن يُبنى على فتحة؛ لأجل الاتباع، بشروط: أحدها: أن تكون الضمة ظاهرة، والثاني: أن يكون المنادى علمًا، والثالث: أن يوصف بابن، ذلك الابن متصلٌ به مضاف – أيضًا – إلى علم، وذلك نحو: يا زيد بن عمرو، ويا عمرو بن خالد، فالضمّ على الأصل، والفتح لاتباع فتحة نون ابن، ولا يعتدّ بفصل الباء؛ لأن الساكن حاجزٌ غير حصين، فلو كانت الضمة مقدّرة، نحو: يا موسى بن زيد، لم تعتقد فتحة مقدّرة على ألف موسى، وإن كان الفراء أجاز ذلك (٢) في قوله تعالى ﴿يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ﴾(٣) لعدم الفائدة (٤)، ولو كان المنادى غير علم، نحو: يا رجل بن زيد، أو وُصف بغير "ابن"، نحو: يا زيد صاحب عمرو أو بـ "ابن" منفصل، نحو: يا زيد الفاضل ابن عمرو، أو بـ "ابن" مضاف إلى غير علم، نحو: يا زيد ابن أخينا، امتنع الاتباع، وإنما جاز ذلك مع استكمال هذه الشروط لكثرة الاستعمال، فإنّ الفتح أخفّ. ٢٨/أ

قوله: "لا إن وُصف بغيره، خلافًا للكوفيين" أي أجازوا فتح ذي الضمة،

= ١/٣٦٠، وارتشاف الضرب: ٤/٢١٨٥.

(١) والردّ في شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٣٩٣.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء: ١/٣٢٦.

(٣) سورة المائدة من الآية: ١١٦.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٣٩٣.

وإن وُصف بغير "ابن"[1] فيقولون: يا زيدُ الكريم، واستدلوا بقوله:

.... بـأجودَ منـك يـا عُمـرَ الجـوادا[2]

بفتح الراء [3]، وخُرِّج على أن الأصل "يا عمرا" بالألف ثم حذفت لالتقاء الساكنين، فبقيت الفتحة دليلًا عليها، وهذا يتمشى على رأي غير سيبويه؛ لأنه يجيز زيادة الألف في آخر كل منادى لمدّ الصوت، وأمّا سيبويه فلا يجيز زيادتها إلا في ندبةٍ أو استغاثة أو تعجُّب، والثلاثة مُنْتَفِية من هذا البيت[4].

قوله: "ورُبَّما ضُمّ الابن إتْباعًا" أي وقد يتبع الثاني للأول، والمسألة بحالها، فيُقال: يا زيد بنُ عمرو، بضم النون إتباعًا لدال زيد، حكاه الأخفش[5]، وكان من حقِّه وجوب النصب؛ لكونه صفة مضافة، وهو نظير قراءة "الحمدُ لُله"[6] بضم اللام إتباعًا لضمة الدال.

قوله: "ويلحق بالعلم المذكور، نحو: / يا فلان بن فلان، ويا ضُلّ بن ٢٨/ب

(١) ينظر شرح الرضي على الكافية: ١/٣٧٢.

(٢) البيت من بحر الوافر لجرير، ينظر ديوانه: ١٠٧.

(٣) وقال ابن كيسان: سببه جعل الاسم والنعت كالشيء الواحد كأنه يشبهه بالمطوّل. ينظر المساعد: ٢/٤٩٦.

(٤) ينظر الكتاب: ٢/١٨٣، ١٨٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/٣٩٤، والمساعد: ٢/٤٩٣، ٤٩٤، وهمع الهوامع: ٣/٥٤.

(٥)ينظر شرح الكافية الشافية: ٣/١٣١٢، وارتشاف الضرب ٤/٢١٨٨.

(٦) سورة الفاتحة: ١، والقراءة في مختصر لشواذ القرآن لابن خالويه: ٩.

ضُلَّ(١)، ويا سيّد بن سيِّد" أي إذا وقع الابن صفة بين مُتَّفِقَيْ اللفظ، وإن لم يكونا علمين كان الحكم كذلك، ومنه:

يـــا غـــنمُ بـــنَ غـــنمٍ محبوســـةٍ فيهـــا ثُغـــاءٌ ونعيـــقٌ [وحَبَـــقْ](٢)

فيتبع الأولُ الثاني فيُفتح(٣).

قوله: "ومجوّز فتح ذي الضمة في النداء موجب في غيره حذْفَ تنوينه لفظًا، وألف "ابن" في الحالين خطًّا" أي الذي جوّز فتح المبني على الضم، وهو كونه موصوفًا بابن، لا المتصل المضاف لعلمٍ، يوجب في غير النداء حذف التنوين في اللفظ من الموصوف بابن، نحو: جاء زيدُ بن عمرو، ورأيت زيدَ بن عمرو، ولا يجوز تنوين زيد والحالة هذه، إشعارًا بأن الموصوف وصفته نُزِّلا منزلة المتضايفين لكثرة الاستعمال فخُفِّفا بحذف التنوين، وقوله: "في غيره" أي غير النداء لأنّ النداء لا تنوين معه، وقوله: "لفظًا" لأنّها ساقطة خطًّا لا صورة لها، قوله: "وألف ابن" أي والمجوّز فتح ذي الضمّة موجبٌ أيضًا حذف ألف ابن. وقوله: "في الحالين" أي حال النداء وغير النداء، فإذا وقع الابن بين علمَيْن لا تثبت فيه صورة همزة الوصل، وكل ذلك لكثرة الاستعمال، فلو اختلّ شرط من

---

(١) يقال للمنهمك في الضلال، أو لا يُعرف أبوه، أو لا خير فيه. ينظر الصحاح والقاموس المحيط (ضلل).

(٢) في الأصل "المخطوط" [وغنم].

والبيت من الكامل، ينظر بلا نسبة في المقرب: ١٧٩/١، وارتشاف الضرب: ٢١٨٨/٤.

(٣) هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين، واختيار ابن مالك، وجمهور البصريين لا يجيزون في المنادى إلا الضم. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٣٧٢/١، وارتشاف الضرب: ٢١٨٨/٤، والمساعد: ٤٩٧/٢.

الشروط المتقدّمة ثبت التنوين وصورة همزة الوصل.

قوله: "وإن نُوِّن فللضرورة" أي وإن نُوِّن الموصوف بـ "ابن" مستكملًا للشروط فللضرورة، كقوله:

جاريةٌ من قيسٍ [ا][(1)]بن ثعلبة كأنّها حليةُ سيفٍ مُذْهَبة[(2)]

فنوّن قيسًا ضرورة.

قوله: "وليس مُركبًا فيكون كـ "مَرْءٍ" في إتباع ما قبل الساكن ما بعده خلافًا للفارسي" أي وليس المنعوت بـ "ابن" في غير النداء مُركبًا، وإنّ حركته حركة إتباع / ٢٩/أ
لما بعد الساكن، وهو نون "ابن" "كمَرْءٍ"، أي كما أنّ ميم: "مَرْءٍ" التي قبل الراء الساكنة تابعة لحركة ما بعد الراء، وهي الهمزة، خلافًا لأبي علي: فإنّه يزعم[(3)] أنّك إذا قلت: جاء زيد بن عمرو، أنّ الضمة في زيد لإتباع حركة نون "ابن"، ورأيت زيد بن عمرو، أنّ الفتحة إتباع، ومررت بزيد بن عمرو، أنّ الكسرة إتباع للنون، كما تقول: هذا مُرْءٌ، بضم الميم، ورأيت مَرْءًا، بفتحها، ومررت بمِرْءٍ، بكسرها، إتباعًا لحركة الهمزة، وهذا على إحدى اللغتين، في "مَرْءٍ" وإلا فالفصيح فتح الميم مطلقًا [(4)]، وقد رُدّ[(5)]على الفارسي بالإجماع على فتح المجرور الذي

(١) ساقطة من الأصل.

(٢) من الرجز للأغلب العِجْليّ، وليس في ديوانه.
ينظر في الكتاب: ٥٠٦/٣، والخزانة: ٢٣٦/٢.

(٣) ينظر قول الفارسي في شرح التسهيل لابن مالك: ٣٩٥/٣، والمساعد: ٤٩٩/٢.

(٤) ينظر المشوف المعلم للعكبري: ٧١٨/٢، والقاموس المحيط "مرأ"، ونصّ الزبيدي في تاج العروس "مرأ" أن الفتح هو القياس.

(٥) ردّ عليه بهذا ابن مالك في شرحه على التسهيل: ٣٩٥/٣، وعزاه لابن برهان، ولم أجده في =

لا ينصرف إذا وقع هذا الموقع، نحو: مررت بأحمدَ بنِ زيد، ولو كانت الحركة للاتباع لكان ينبغي أن تكسر الدال من "أحمد" للاتباع.

قوله: "والوصف بابنةٍ كالوصف بابن" أي إذا وصف بابنةٍ فالحكم في الموصوف والصفة كالحكم في "ابن" وموصوفه في النداء وغيره، فكما يجوز يا زيدَ بن عمرو، بفتح زيد، يجوز يا هندَ بنة زيدٍ[١]، بفتح "هند"، وكما يحذف التنوين في غير النداء يحذف أيضاً من "هند" في قولك: جاءت هند بنة زيد، هذا على لغة من يصرف "هنداً" ونحوها، وكما يحذف ألف "ابن" في الحالين خطًّا، تحذف ألفها أيضًا، والحاصل أنّها مؤنثة "ابن" فحكمها حكمه.

قوله: "وفي الوصف بـ "بنت" في غير النداء وجهان" أي ثبوت التنوين وعدمه حملًا على الوصف بـ "ابنة".

روى سيبويه عمَّن يصرف هندًا: هذه هند بنت زيد، من غير تنوين[٢].

وقوله: "في غير النداء" لأنّ النداء لا يُنوّن فيه.

قوله: "ويحذف تنوين المنقوص المعيّن بالنداء، وتَثْبُت ياؤه عند الخليل، لا عند يونس" أي إذا نودِيَ معتلّ منقوص، وكان مقصودًا بالنداء، فإنّه يُبنى

= شرحه على اللمع.

(١) وفي الوصف بابنة خلافٌ أُجري في النداء وغيره إذا وقعت بين علمين مجرى "ابن"، حكاه ابن كيسان، وقال: موضع السماع هو في "ابن" لا في "ابنة"، فالنحويون في النداء يرفعون الأول وينصبون "ابنة ". ينظر: ارتشاف الضرب: ٢١٨٩/٤، وينظر المساعد: ٥٠٠/٢.

(٢) روى سيبويه التنوين وتركه في غير النداء قال: "وقال يونس: من صرف هندًا قال: هذه هندٌ بنتُ زيدٍ فنوّن هندًا لأن هذا موضع لا يتغيّر فيه الساكن. ولم تدركه عِلّة وهكذا سمعنا من العرب. وكان أبو عمرو يقول: هذه هندُ بنتُ عبدِ الله، فيمن صرف، ويقول: لما كثُر في كلامهم حذفوه" ٥٠٦/٣.

فيجبُ حذف تنوينه، وإذا حذف تنوينه قال الخليل تعود الياء التي كانت قد حذفت للتنوين، فتقول: يا قاضيْ -بسكون الياء- وعليها ضمّة مقدّرة، ويونس لا يعيد الياء، وقوّى سيبويه قولَه[1]، وكأنّه يقول: إن الياء قد استمر حذفها، فلا تعود، فتقول: يا قاضْ، ولكن ما الحكم في الضاد عند يونس، هل يضمّها لأنّه لم يعتد بالياء أو يكسرها انتظارًا بها؟ ولم أرها منقولة، ويلزمه أن يقول بالاحتمال الأوّل.

قوله: "فإن كان ذا أصلٍ واحدٍ ثبتت الياء بإجماع" أي فإن كان المنقوص المنادى قد حذف منه حتى لم يبق منه إلا حرف واحد ثبتت ياؤه عند الكل؛ لئلا يبقى على حرفٍ واحدٍ، نحو يا مُري[2]، اسم فاعل من أَرَى يُرِي، فهو مُرٍ، وهذا كما في الوقف، أعني أنّه يجب ردُّ / الياء إليه حالة الوقف، نحو هذا مري. ٢٩/ب

قوله: "ويُترك مضمومًا أو ينصب ما نُوِّن اضطرارًا من منادى مضموم" أي أنه قد يُضطرّ إلى تنوين المنادى المبني على الضم، وحينئذٍ فيه لغتان، أكثرهما البقاء على ضمِّه، وهو اختيار الخليل وسيبويه، ويكون التنوين تنوين الضرورة، والثانية: النصب، وهي أقيس لأنه مفعول به، وقد ضعُف سبب البناء بالتنوين

---

(١) في الكتاب: ١٨٤/٤: "وسألت الخليل عن القاضي في النداء فقال: أختارُ يا قاضي، لأنه ليس بمنوّن، كما أختار هذا القاضي، وأما يونس فقال: يا قاضْ، وقول يونس أقوى، لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجدر، لأن النداء موضعُ حذفٍ، يحذفون التنوين ويقولون: يا حارِ، ويا صاحِ، ويا غلامُ أقبلْ ".

وينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣٩٥/٣، وارتشاف الضرب: ٢١٩٠/٤.

(٢) ينظر الكتاب: ١٨٤/٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٩٥/٣.

فينبغي أن ينصب، وهو اختيار أبي عمرو ويونس وعيسى ابن عم [١]، والمصنف فصّل بين العلم والنكرة، فيختار ضمّ العلم ونصب غيره، لأن النكرة شبهها بالمضمر أضعف[٢]، فمن المضموم:

سلامُ الله يا مطرٌ عليها ... وليس عليك يا مطرُ السلام[٣].

ومن النصب قوله:

ضربت صدرها إليَّ وقالت ... يا عديًّا لقد وَقَتْكَ الأواقي[٤].

(١) ينظر الكتاب: ٢/٢٠٢، ٢٠٣، والأصول لابن السراج: ١/٣٤٤.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٣٩٦.

(٣) البيت من الوافر، وقائله الأحوص، ينظر شعر الأحوص: ٢٣٧، والكتاب: ٢/٢٠٢، والمقتضب: ٤/٢١٤، وأصول ابن السراج: ١/٣٤٤.

(٤) البيت من الخفيف، وقائله مهلهل بن ربيعة. ينظر في الأغاني: ٥/٥٤، والمقتضب: ٤/٢١٤، وأمالي ابن الشجري: ٢/١٨٨، والمقاصد النحوية للعيني: ٤/١٦٩٢.

فصلٌ

لا يباشر حرف النداء في السعة ذا الألف واللام " إنما لم يباشره؛ لأنْ لا يجتمع حرفا معنى[١]، وقوله: "في السعة" فيه إشارة أن ذلك واردٌ ضرورة، وهو كما قال، ومنه:

فيـــا الغلامـــان اللـــذان فَـــرَّا إياكمـــا أن تُكســـبانا شـــرّا[٢].

قوله: "غير المصدّر بهما جملةً مسمًّى بها" أي لا يجوز أنْ يباشر حرف النداء في السعة ذا الألف واللام إلا الجملة المصدّرة بأل إذا سُمِّي بها شخص؛ أجاز سيبويه: يا الرجل قائم، في من اسمه: الرجل قائم، لأن التقدير يا مقولًا له الرجل قائم[٣]، وقاس المبرّد عليه الموصول المصدّر بأل إذا سُمِّي به، فأجاز: يا الذي قام، لمسمًّى به[٤]، قال المصنف: وهو قياس صحيح[٥].

قوله: "أو اسم جنس مشبّه به" أي أو غير المصدّر بهما اسم جنس شُبِّه به غيره، نحو: يا الأسد شدّة، ويا الخليفة حكمًا، وهذا رأي[٦] ابن سعدان[٧]

---

(١) أي حرف النداء يكسب الاسم الذي يليه تعريفًا بالقصد والإشارة إليه، كـ "أل" التي للتعريف.

(٢) من الرجز المشطور، ولا يعرف قائلهما، ينظر المقتضب: ٢٤٣/٤، وقد استدل بهذا الرجز الكوفيون على جواز دخول "يا" على الألف واللام مطلقاً، ينظر الإنصاف مسألة ٤٦، وينظرا كذلك في خزانة الأدب: ٢٩٤/٢.

(٣) ينظر الكتاب: ٣٣٣/٣.

(٤) ينظر المقتضب مع حاشيته: ٢٤١/٤، ٢٤٢.

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣٩٨/٣.

(٦) لم أجد رأيه في كتابه مختصر النحو: بل قال المحقق ح (١٠١) ص ٦٨ "لم يعرض المصنف لإجازة الكوفيين نداء ما فيه ال".

(٧) هو محمد بن سعدان الضرير الكوفي النحوي المقرئ، صنّف مختصر النحو والوقف والابتداء =

من الكوفيين، قال المصنف: وهو أيضاً قياس صحيح؛ لأن التقدير يا مثل الأسد، ويا مثل الخليفة(١).

قوله: "في إجازة ذلك مطلقًا" أي أجاز الكوفيون مباشرة أل لحرف النداء مطلقًا(٢) مستندين لقوله: "فيا الغلامان" ورُدّ عليهم بأنّه ضرورة، قال المصنف: وأنا لا أراه ضرورة لتمكُّنِ قائله من أن يقول: فيا غلامان اللذان فَرّا (٣). / ٣٠/أ

قوله: "ويوصف بمصحوبهما الجنسيّ مرفوعًا، أو بموصولٍ مصدّرٍ بهما، أو باسم إشارة" أيٌّ "مضمومةً متلوّةً بهاء التنبيه" أي ويوصف "أيّ" حال كونها مبنيّة على الضم، متلوّة بهاء التنبيه بمصحوب "أل" الجنسيّ لا المعيّن، نحو: يا أيها الرجل، يا أيها الإنسان، وتحرّز من نحو: يا أيها الحارث، ويا أيها الصعق، فإنه لا يجوز لكونها ليست جنسيّة(٤)، أو يوصف بموصول مصدّر بأل، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ﴾ [سورة الحجر: ٦]، وتحرز من موصول ليس مصدّر بأل، فإنّه لا يقع صفة لـ "أيّ"، أو يوصف باسم إشارة، نحو: يا أيُّها ذا، ومنه قوله:

أيُهـــــذان كُـــــلا زادكمـــــا ودعـاني واغـلا فـيمن وَغَـلْ(٥).

= في القراءات، وتوفي سنة ٢٣١هـ.

ينظر ترجمته في إنباه الرواة: ١٤٠/٣، وبغية الوعاة: ١١١/١.

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ٣٩٨/٣.

(٢) ينظر الإنصاف: ٣٣٥/١، مسألة ٤٦.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣٩٩/٣.

(٤) أل في "الحارث"، للمح الصفة، وفي "الصَّعق" للغلبة. ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣٩٩/٣.

(٥) البيت من الرمل، لا يعرف قائله، ينظر في مجالس ثعلب: ٤٢/١، وعمدة الحافظ وعدة اللافظ: ٢٨١/١، والمقاصد النحوية: ١٧١٧/٤.

والأكثر أن يجتمع اسم الإشارة وأل الجنسيّة، قال:

ألا أيهـــاذا الســـائلي عـــن أرومتـــي   أجـدك لـم تعـرف فتبصـره الفجـرا[1]

وله: "وتؤنث لتأنيث صفتها" نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ﴾ [سورة الفجر: ٢٧].

قوله: "وليست موصولة بالمرفوع خبرًا لمبتدأ محذوفٍ، خلافًا للأخفش في أحد قوليه: "أجاز الأخفش في نحو: يا أيها الرجل، أن تكون "أيّ" موصولة بمعنى "الذي" والمرفوع بعدها خبر لمبتدأ محذوف، والجملة صلة لها، والتقدير: يا الذي هو الرجل[2]، ورُدّ عليه[3] بأن هذا المبتدأ لم يظهر أصلًا، ولو كان لظهر ولو في قليل، ولكان ينبغي أن يقع بعدها الجملة والظروف وشبهها مما يصلح صلة، وفي امتناع ذلك دليل على كونها ليست موصولة.

قوله: "ولا جائزًا نصْبُ صفتها خلافًا للمازني" أي أجاز المازني نصب صفة "أيّ" قياسًا على غيرها كما سيأتي، فتقول: يا أيها الرجلَ، بنصْبِ "الرجل" نظرًا إلى المحل، وخالفه الجمهور[4]، وفرّقوا بين "أي" وغيرها، بأنّ ما بعد "أيّ" هو المقصود بالنداء، وهي وَصْلة لئلا يباشر حرفُ النداء ما فيه أل، فالتزم رفعه.

---

(١) البيت من الطويل، قاله الفرزدق، ينظر شرح ديوان الفرزدق: ٤٠٤ وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٩٩/٣.

(٢) ينظر رأي الأخفش في معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ٩٩/١، وإعراب القرآن للنحاس: ٤٣٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٠٠/٣، وارتشاف الضرب: ٢١٩٦/٤.

(٣) ردّ عليه المازني، كما في المساعد: ٥٠٦/٢، وينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٤٠٠/٣.

(٤) ينظر مذهب المازني في معاني القرآن للزجاج: ٩٨/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٩٧/١، وتمهيد القواعد لناظر الجيش: ٣٥٦٣/٧.

قوله: "ولا تستغني عن الصفة المذكورة" أي لا يجوز أن تأتي بـ "أيّ" وحدها[(١)]، فتقول: يا أيها، لأنها وصلة لغيرها.

قوله: "ولا يتبعها غيرها" أي ولا يجوز أن توصف "أيّ" إلا بالصفة المذكورة، وهي ذات أل الجنسية أو الموصول فيه أل أو اسم الإشارة، ولو قلت: يا أيها صاحبنا، وتجعل "صاحبنا" نعتًا لها لم يجز[(٢)].

قوله: "واسم الإشارة في / وصفه بما لا تستغني عنه كأيّ، وكغيرها في غيره" أي أنّ اسم الإشارة إذا قُصد به التوصّل إلى نداء ما فيه أل كان حكمُه حُكْمَ أي في عدم الاستغناء عن الصفة، وأَنّه لا يوصف إلا بأل الجنسيّة، أو بالموصول المصدّر بأل، وأَنّه يجب رفع نعته، نحو: يا ذا الرجل، ويا ذا الذي فعل كذا، وإن لم يُقصد به التوصّل كان كغير "أيّ" من المناديات في جواز الاستغناء عن الصفة، وأن يُتبع بما ليس فيه ألف ولام، وأنه يجوز نصب صفته، نحو: يا ذا، ويا ذا نفسه، ويا هؤلاء أجمعين وأجمعون[(٣)]. ٣٠/ب

قوله: "وقيل: يا اللهُ، ويا أَللهُ" هذا أيضًا مما جاز فيه مباشرة حرف النداء أل، فكان تقديمه له أول الفصل أولى، وإذا نودي هذا الاسم الشريف، كان لهم فيه لغتان:

وصل الهمزة وهو القياس، وقطعها للتعظيم، وإنّما جاز ذلك فيه دون سائر ما فيه أل؛ لأنّ أل صارت كالجزء منه في لزومها له، فإنها عوض من همزة "إله"[(٤)].

قوله: "والأكثر اللهم" أي الأكثر أن لا يُجمع بين يا وبين الميم

(١) ينظر الكتاب: ١٠٦/٢، ١٨٨.

(٢) ينظر المساعد: ٥٠٧/٢.

(٣) ينظر الكتاب: ١٨٩/٢، ١٩٠.

(٤) ينظر الكتاب: ١٩٥/٢.

في اللهم؛ لأنهم جعلوا الميم عوضًا من حرف النداء فلا يجمعون بين العوض والمعوّض منه، وهذا من خصوصيّة هذا الاسم الشريف، لو جئت بعوض الميم من حرف النداء في غيره لم يجز، ويحتمل أن يريد بقوله: "والأكثر اللهم" أن نداء هذا الاسم بالتعويض أكثر منه بغير تعويض، فقولك: اللهم، أكثر من: يا الله.

قوله: "وشذّ في الاضطرار يا اللهم" إنما كان شاذًا لأنه جمع بين العوض والمعوض منه، وزعم الكوفيون أنّه جائز في السعة بناءً منهم على أنّ الميم ليست عوضًا، إنما هي بقيّةُ فعلٍ حذف، والأصل: يا الله أُمّنا بخير(١)، والضرورة المشار إليها، هي قوله:

ومــا عليــكِ أن تقــولي كُلّمــا سـبّحتِ أو هللــتِ: يــا اللهمّــا

أُرْدُدْ علينـــا شـــيخنا مُسَـــلَّما(٢).

(١) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/٣٩٣، والمسألة ٤٧ في الإنصاف: ١/٣٤١.

(٢) هذا الرجز لم يُعرف قائله، ينظر في معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/٣٩٤، ولسان العرب [أ ل ه]، وشرح الرضي على الكافية: ١/٣٨٤.

فصلٌ

لتابعِ غير "أيّ" واسم الإشارة من منادى كمرفوعٍ إن كان غيرَ مضاف الرفعُ والنصبُ" أي إذا اتبع المنادى الذي كمرفوع، ولم يكن تابعه مضافًا، فأجاز في التابع الرفع على اللفظ، والنصب على المحل، نحو يا زيد العاقلُ / والعاقلَ، ويا ٣١/أ
تميم أجمعون وأجمعين، ويا غلام بشرٌ وبشرًا(١)، وقوله: "لتابع" يشمل جميع التوابع، وقوله: "غير أيّ واسم الإشارة" لأنّه قد تقدّم حكم تابعهما(٢)، وهو أنه لا يجوز فيه إلا الرفعُ خلافًا للمازني، ويريد بقوله: "واسم الإشارة" أي الجاري مجرى "أيّ" وإلا إذا لم يجرِ مجراها فإنّ حكم تابعه حكم تابع غيره من المناديات، نحو يا ذا العاقلُ والعاقلَ، وإنّما لم ينبّه المصنّف عليه هنا؛ لأنّه قد نبّه عليه أولًا(٣)، وقوله: "كمرفوع" أيّ في كونه بُني على ما كان يُرفع به، نحو يا زيدان العاقلان والعاقلين، ويا زيدون العاقلون والعاقلين، وقوله: "إن كان غير مضاف"، قَيْدٌ في التابع [و](٤) تحرُّز من التابع المضاف فإنّه منصوب ليس إلا، نحو يا زيد صاحب الدابّة، ولم يقل المصنّف: إن كان غير مضاف ولا شبيه به؛ لأن المشبّه به لا يُتصوّر تبعيّتهُ لهذا المنادى؛ لأن التابع إما نعت أو بيان أو توكيد أو بدل أو نسق، فالثلاثة الأُوَل لا يجوز أن تكون نكرة، لأنه مشترطٌ أن تطابق متبوعها في التعريف، وهذا المنادى معرفة، والشبيه بالمضاف لا يكون إلا نكرة

(١) المنادى في المثال الأول والثاني، مفرد علم، والثالث نكرة مقصودة ومثله قوله تعالى ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَۖ﴾ قُرأ برفع الطير ونصبه. ينظر إتحاف فضلاء البشر للبناء: ٣٥٨.

(٢) سبق في ص ٤١.

(٣) سبق في ص ٤١.

(٤) إضافة يقتضيها السياق.

فامتنع تبعيّته له، وأما البدل وعطف النسق فسيأتي حكمهما[1].

قوله: "مالم يكن بدلًا أو منسوقًا عاريًا من أل، فلهما تابعين ما لهما منادَيَيْن" أي ما لم يكن التابع بدلًا أو عطف نسق، ذلك المعطوف عاريًا من أل، فإن حكم البدل وعطف النسق حينئذ حُكم ما لو نُوديا، فإن كان نداؤهما يقتضي نصبَهما نُصبا، وإن كان يقتضي بناؤهما بُنيا، مثاله قولك: يا زيد أخانا، ويا عمرو خيرًا من زيد، ويا بكر وخيرًا من زيد، فيجب نصب "أخانا" و "خيرًا من زيد" في صورة البدل وعطف النسق؛ لأنهما لو نُوديا لنُصبا لكونهما مُطوَّلين، وتقول: يا زيد زيد، ويا زيد وعمرو، فيجب ضمّ "زيد" الثاني البدل، وضمّ "عمرو" المعطوف؛ لكونهما مفردَيْن معرفتين، ولو نوديا لبُنيا على ما كان يرفعان به.

قوله: "خلافًا للمازني والكوفيين في تجويز: يا زيدُ وعمرًا" أي أنهم أجروا المنسوق العاري من أل مجرى المقرون / بها، فكما يجوز في المعطوف المقرون بأل النصب يجوز في ما عَرِيَ منها، قال المصنف: " وما رأوْه غير بعيد"[2]. ٣١/ب

قوله: "ورفع المنسوق المقرون بأل راجح عند الخليل وسيبويه والمازني، ومرجوح عند أبي عمرو ويونس وعيسى والجرمي[3]، والمبرد في نحو: الحارث، كالخليل، وفي نحو: الرجل، كأبي عمرو"[4] أي المعطوف عطف نسق إذا قُرِن بأل ففيه ثلاثة مذاهب، أحدها: ترجيح رفعه مطلقًا، والثاني: ترجيح نصبه

(١) في الفقرة التالية.

(٢) شرحه على التسهيل: ٣/٤٠٢.

(٣) ينظر آراءهم في الكتاب: ٢/١٨٤-١٨٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/٧.

(٤) ينظر المقتضب: ٤/٢١٢-٢١٣، والأصول لابن السراج: ١/٣٣٦.

مطلقًا، والثالث: الفرق بين ما أثرت فيه أل فيرجح نصبه؛ لشبهه بالمطوّل، باعتبار تأثير أل فيه، نحو: يا زيد والرجل، وبين ما لم تؤثر فيه أل فيرجح رفعه؛ لعدم شبهه بالمطوّل، نحو: يا زيد والحارث، وشاهد هذه المسألة قوله:

ألا يا زيدُ والضحاك سيرا   فقد جاوزتما خَمَرَ الطريق[١].

رُوي برفع "الضحاك" ونصبه.

قوله: "وإن أضيف تابع المنادى وجب نصبه مطلقًا" يعني مطلقًا سواء كان المتبوع منصوبًا، نحو: يا عبد الله صاحبنا، أو مبنيًا، نحو: يا زيدُ صاحبنا.

قوله: "مالم يكن كالحسن الوجه، فله ما للحسن" أي ما لم يكن التابع المضاف كالحسن الوجه، في كون إضافته في نية الانفصال، فإنّه يُعطى حكم "الحسن" أي حكم غير المضاف، فيجوز فيه الرفع والنصب، فتقول: يا زيدُ الحسنُ الوجه، برفع "الحسن الوجه" ونصبه، كما تقول: يا زيد الحسنُ والحسنَ؛ لأنّه في نية انفصال الإضافة منه.

قوله: "ويُمنع رفع النعت في نحو: يا زيد صاحبنا، خلافًا لابن الأنباري" أي أن ابن الأنباري[٢]أجرى النعت المضاف إضافة حقيقية مجرى الإضافة غير الحقيقية[٣].

---

(١) البيت من الوافر، جاء بلا نسبة في معجم مقاييس اللغة "خمر"، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٠٤/١، والمساعد: ٥١٢/٢.

(٢) هو أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري النحوي، صاحب الأضداد، توفي سنة ٣٢٧هـ. ينظر ترجمته في وفيات الأعيان: ٣٤١/٤.

(٣) وردّه النحاة؛ لاستلزامه تفضيل فرع على الأصل، قال سيبويه: " قلت – أي للخليل –: أفرأيت قول العرب كلهم:

أزيدُ أخا ورقاء. . . . . .   =

قوله: "وتابع نعت المنادى محمول على اللفظ" أي أتبع تابع المنادى فتابع تابع المنادى محمول على لفظ تابع المنادى، فإن كان تابع المنادى مرفوعًا رفعْتَ تابعه ولو كان مضافًا، نحو: يا زيد العاقلُ ذو الجُمَّة، إذا رفعت "العاقل" وإن كان منصوبًا نصبت تابعه، نحو: يا زيد العاقلَ ذا الجُمَّة، إذا نصبت "العاقل"، ولا يجوز لك في ذي الجُمَّة أن تخالف به إعراب متبوعه وإن كان/ متبوعه يجوز فيه غيرُ ذلك الإعراب؛ لأن إعراب متبوعه إعرابٌ صحيح، ٣٢/أ
فلا حاجة إلى النظر إلى المحل، هذا كلّه إذا جعلت ذا الجُمَّة تابعًا للعاقل، أمّا إذا جعلته تابعًا لزيد جاز فيه الرفع والنصب(١).

قوله: "وإن كان مع تابع المنادى ضمير جيء به دالًّا على الغيبة باعتبار الأصل، وعلى الحضور باعتبار الحال" مثال هذه المسألة: يا زيد نفسه ونفسك، ويا تميم كلكم وكلهم، فالغيبة باعتبار الأصل؛ لأن الأصل: ادعو زيدًا، وزيد غائب، فجئت بضمير الغيبة، وإن اعتبرت الحال، جئت بضمير الحاضر؛ لأن الحال أي المقام بمعنى: أدعوك وأدعوكم(٢).

= لأي شيء لم يجز فيه الرفعُ كما جاز في الطويل؟
قال: لأن المنادى إذا وُصف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه ". وقد تضمّن هذا أن النصب عند العرب كلهم، وأنه لا يجوز فيه الرفع.
ينظر الكتاب: ١٨٣/٢-١٨٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٠٣/٣.

(١) ينظر المقتضب: ٢١٩/٤، وشرح الرضي على الكافية: ٣٧٧/١.

(٢) ومنع الأخفش الخطاب، وقال: لا يأتي إلا ضمير غيبة، فأمّا قول العرب: يا تميم كلُّكم بالرفع، فعلى الابتداء، والتقدير: كلُّكم مدعوّ، وبالنصب فعلى المفعول، أي كُلَّكم دعوت، قال: ويجوز في هذا القياس: يا زيدُ نفسُك ونفسَك، وضعّفه النحاة وقبّحوه، ولذا لم يذكره المصنف. ينظر ارتشاف الضرب: ٢٠٢٢/٤، وتمهيد القواعد لناظر الجيش: ٣٥٧٦/٧.

قوله: "والثاني في نحو: يا زيد زيد، مضموم أو مرفوع أو منصوب" أي إذا كرّر المنادى بلفظ واحد، والأول مبني على الضم، جاز في الثاني ثلاثة أوجه، الضم والرفع والنصب، فالضم على أنه بدل، هذا قول أكثر النحويين، قال المصنف: "وهذا عندي غير صحيح؛ لأن حق المبدل أن يغاير المبدل منه بوجهٍ ما؛ إذ لا معنى لإبدال الشيء من نفسه"(١)انتهى، وجعله المصنف أنّه توكيد لفظي(٢)، وحكى عن سيبويه ما يقتضيه في زعمه، والرفع على أنه عطف بيان على اللفظ، والنصب على أنه عطف بيان على المحل(٣)، وينشد قول رؤبة:

إنـــي وأســـطارٍ سُـــطِرْنَ ســـطراً   لقائـــل يـــا نصـــرُ نصـــرُ نصـــراً(٤).

بضم "نصر" الثاني من غير تنوين، ورفعه منونًا، ونصبه منونًا أيضًا، على ما تقدّم، وأما "نصر" الثالث فمنصوب ليس إلا، ويحتمل نصبه أن يكون عطف بيان على المحل، وأن يكون مصدرًا نائبًا عن الفعل، أي يا نصر انصر نصرًا، مثل ﴿فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [سورة محمد: ٤].

قوله: "والأول في نحو: يا تيم تيم عدي، مضموم أو منصوب، والثاني منصوب لا غير" يشير إلى نحو قوله:

يـا تـيم تـيم عـدي لا أبـا لكـم(٥)   ....

يعني كل منادى كرّر وبعده ما يصلح أن يضاف إليه كالبيت المذكور، ومثله:

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٤٠٤.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٤٠٤.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٤٠٥، والكتاب: ٢/٢٠٦.

(٤) البيتان في ملحقات ديوانه: ١٧٤، والكتاب: ٢/١٨٥.

(٥) من البسيط، وقائله جرير، ينظر ديوانه: ٢١٢ وتمامه:

....   لا يُلْفيـــنّكم في ســـوءةٍ عمـــر.

يـا زيـد زيـد الـيعملات الـذُّبَّل   تطـاول الليـل عليـك فـانزلِ[1]

فإنه يجوز في الأول الضمّ و/النصب، وأما الثاني فمنصوب فقط، أما ضمّ الأول فلأنّه منادى مفرد، وأما نصب الثاني فيحتمل وجوهًا: ٣٢/ب

أحدها: أن يكون منادى مستأنفًا حُذِف حرف النداء منه، وأن يكون بدلًا، وأن يكون عطف بيان، وأن يكون بإضمار "أعني" أو توكيدًا، وأما نصبُ الأول فيحتمل وجوهًا، أحدها وهو مذهب سيبويه[2]، أن يكون مضافًا لما بعد الثاني، ويكون الثاني مضافًا لمثل الآخر، ثم حُذِف وأقحم هذا المضاف بين المتضايفين، والأصل: يا تيم عدي تيم عدي، ثم حذف "عدي" الثاني وأقحم "تيم" الثاني بين "تيم" الأول و "عدي" المضاف هو إليه.

وثانيهما: أن يكون مضافًا لـ "عدي" المحذوف لدلالة "عدي" الثاني عليه، وهو مذهب المبرد[3].

والثالث: أن تجعل الاسمين اسمًا واحدًا بالتركيب، كقولهم: ألا ماء ماء باردًا[4]، ولا رجل ظريف[5].

قوله: "حال المضاف إلى الياء إن أضيف إليه منادى كحاله إن أضيف إليه غيره" تقدّم للمصنف الكلام في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم في باب

(١) بيتان من الرجز المشطور لعبد الله بن رواحة، في ديوانه: ٩٩.

(٢) ينظر الكتاب: ٢/٢٠٦.

(٣) ينظر المقتضب: ٤/٢٢٧.

(٤) ينظر أوضح المسالك: ٢/٢٤.

(٥) ينظر المسألة في الكتاب: ٢/٢٠٥-٢٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/٢٣، وشرح الرضي على الكافية: ١/٣٨٥.

الإضافة(١)، وكلامه في هذا الفصل في المنادى إذا أضيف لاسمٍ أضيف ذلك الاسم لياء المتكلم، نحو: يا غلام غلامي، فقال: "حال المضاف إلى الياء إن أضيف إليه منادى كحاله" أي إن أضيف إلى المضاف إلى الياء منادى، فحال المضاف إلى الياء كحاله لو أُضيف إليه غير المنادى، يعني أن المضاف إلى الياء لا يتجدد له حكم آخر بإضافة المنادى إليه، فكل ما يجوز في نحو: جاء غلام غلامي، من غير نداء، يجوز في نحو: يا غلام غلامي، في النداء، وقد تقدّم حكم المضاف إلى الياء في باب الإضافة(٢)، من أنه قد ثبتت الياء ساكنة ومفتوحة(٣)، ويقلّ قلبها ألفًا في غير النداء(٤)، وقد تحذف الألف المنقلبة عن الياء(٥)، وأن الكثير حذف الياء، والاجتزاء عنها بالكسرة(٦)، فيُطالع هناك.

قوله: "إلا الأمّ والعمّ المضاف إليهما "ابن"، فاستعمالهما غالبًا بفتح الميم أو / كسرها دون ياءٍ" أي أنّ هاتين اللفظتين خرجتا عن القاعدة لأنهما ٣٣/أ
أعطيا حكم المضاف إلى الياء نفسه(٧)، وهما الأمّ والعمّ، إذا أضيف إليهما "ابن"، فلو أضيف غير الابن إليهما أو أضيف الابن إلى غيرهما لم يجز ذلك

(١) في الجزء المفقود من المخطوط.

(٢) في الجزء المفقود من المخطوط.

(٣) نحو: يا غلام غلاميْ.

(٤) نحو: يا غلاما.

(٥) ويستغنى عنها بالفتحة، نحو: يا غلامَ.

(٦) نحو: يا غلامِ، ينظر سائر الأمثلة في المساعد: ٢/٣٧٥.

(٧) أي جعلوا "ابن" و "أمّ" اسمًا واحدًا مركبًا ثم أضيف إلى ياء المتكلم. قال سيبويه: "وقالوا: يا ابن أمَّ ويا ابن عمّ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد، لأن هذا أكثر في كلامهم من يا ابن أبي ويا غلام غلامي.." الكتاب: ٢/٢١٤.

الحكم فيهما.

وقوله: "بفتح الميم أو كسرها" أما فتحها فإن الأصل: يا ابن عمّا، ويا ابن أمّا، بالألف ثم حذفت الألف وبقيت الفتحة، وأما كسرها فإن الأصل: ابن أمِّي، وابن عَمِّي، فحذفت الياء وبقيت الكسرة، وهما لغتان فصيحتان، قُرِئَ بهما في المتواتر(١).

وقوله: "غالبًا" استظهار على ثبوت الياء، كما سننبّه عليه، في قوله: "وقد تثبت" أي وقد تثبت الياء، فيقال: يا ابن أُمِّي، ويا ابن عَمِّي، أو قلبت ألفاً، فيُقال: يا ابن أُمّا، ويا ابن عمّا، قال:

يا بن أُمِّي ويا شُقَيِّق نفسي أنت خلَّفتني لدهر شديد(٢).

كن لي لا عليّ يا بن عمّا نَدُمْ عزيزين ونُكْفَ الذمَّا(٣).

ومثل "ابن" ابنة نحو:

يا بنة عمّا لا تلومي واهجعي(٤).

ولم ينبّه عليه لوضوحه.

قوله: "وتاء" يا أبتِ" عوض من ياء المتكلم، وكسرها أكثر من فتحها"

---

(١) كقوله تعالى: ﴿يا ابن أُمَّ﴾ طه: ٩٤، فقد قرأ بفتح الميم ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم، وقرأ بكسر الميم حمزة والكسائي وابن عامر وأبو بكر عن عاصم. ينظر السبعة: ٤٢٣.

(٢) البيت من الخفيف، لأبي زبيد الطائي، الكتاب: ٢/٢١٣، برواية: خلّيتني.

(٣) البيتان من الرجز المشطور، ينظرا في شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٤٠٦، والمقاصد النحوية للعيني: ٤/١٧٢٧.

(٤) البيت من الرجز لأبي النجم العجلي، في ديوانه: ١٣٤، والكتاب: ٢/٢١٤.

أي أنّه قد تبدل ياء المتكلم تاءً في "أبي" و "أمّي" خاصة، فيقال: يا أبتِ، ويا أُمَّتِ، ويدلّ على أنها عوض منها عدم اجتماعها في الفصيح، فلا يقال: يا أبتي، ويا أُمَّتي، ولا أبتا ولا أُمّتا، ولذلك عدُّوا قوله:

يا أبتي لا زلت فينا فإنّما لنا أَمَلٌ في العيش ما كنت عائشا(١).

وقوله:

فيا أبتا لا تزل عندنا فإنّا نخاف بأن تُخْتَرم(٢).

ضرورة (٣)، قال ابن جنِّي: "قرأ أبو جعفر "يا حسرتاي" فجمع بين العوض والمعوّض منه"(٤).

وقالوا في "أبا" المقصور "يا أبات" قال:

تقول ابنتي لمّا رأتني شاحبًا كأنّك فينا يا أبات غريبُ(٥)

أي: يا أباي، وكان ينبغي له أن يقول: يا أبتِ وأُمّتِ؛ لأنهما سيّان في الحكم، وقوله: "وكسرها أكثر" إنّما كان أكثر؛ لأن الكسرة أخت الياء، والياء هي الأصل، والفتح فرع الألف، والألف فرع الياء، ولكن قد قُرئ بهما في

---

(١) البيت من الطويل، لم يعرف قائله، ينظر في شرح التسهيل لابن مالك: ٤٠٧/٣، والمساعد: ٥٢٢/٢.

(٢) البيت من المتقارب، للأعشى، ينظر ديوانه: ٣٣.

(٣) ضرورة عند البصريين، وأجاز بعض الكوفيين ذلك، ينظر شرح الجمل لابن عصفور: ١٠٣/٢، والمقاصد النحوية: ١٧٢٨/٤.

(٤) المحتسب: ٢٣٧/٢، ٢٣٨.

(٥) البيت من الطويل، نسبه أبو زيد في نوادره "٢٣٩" إلى أبي الحِدْرِجان، وينظر في الخصائص: ٣٣٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٠٧/٣.

المتواتر[1]، ويقلّ ضمّ هذه التاء أيضًا[2].

قوله: "وجعلها هاء في الخط والوقف جائز" أي وجعل التاء، التي هي عوض من الياء هاءً في الخط والوقف، قياسًا على تاء التأنيث جائز، / فتكتب ٣٣/ب
يا أبه، ويا أُمّه؛ لأن الوقف كذلك عليهما جائز، والخطُّ تبعٌ للوقف(٣)، ولكن لم يكتب في المصاحف إلا تاءً لا هاءً [4].

(١) في سورة يوسف ﴿يَا أَبَتِ﴾: ٤، قرأ ابن عامر وحده بفتح التاء في في جميع القرآن، وقرأ الباقون بالكسر.

ينظر السبعة: ٣٤٤، وحجة القراءات لأبي زرعة: ٣٥٣.

(٢) قال سيبويه: "وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع من العرب من يقول: يا أُمَّةُ لا تفعلي" الكتاب ٢/٢١١.

(٣) ينظر الكتاب: ٢/٢١١.

(٤) ينظر المقنع في معرفة رسم مصاحف الأمصار لأبي عمرو الداني: ١٠١.

فصلٌ

يقال للمنادى غير المصرّح باسمه في التذكير: يا هَنُ، ويا هنان، ويا هنون، وفي التأنيث: يا هَنْتُ، ويا هَنْتَانِ، ويا هنات" أي إذا أردت أن تنادي شخصًا، ولم تصرّح باسمه فيكنّى عن المذكّر في المفرد بـ "يا هَنُ" وفي المثنى بـ "يا هنان" وفي جمعه بـ "يا هنون"، أردت ان تقول: يا زيد، يا زيدان، يا زيدون، فكنَّيت بهذا اللفظ، وفي التأنيث بـ "يا هنْتُ" و "يا هنْتان" بسكون النون و "هنات" أردت أن تقول: يا هند، يا هندان، يا هندات، فكنَّيت أيضًا.

قوله: "وقد يلي أواخرَهُنّ ما يلي آخر المندوب" أي وقد يلي أواخر هذه الكنايات ما يلي آخر الاسم المندوب، وهي مدّة مجانسة للحركة التي قبلها، وهاء السكت، فيُقال: في "يا هَنُ": يا هناه، وفي "يا هنات": يا هنانَيْه، وفي "يا هنون": يا هنوناه، وفي "يا هنْت": يا هنتاه، وفي "يا هنتان": يا هنتانيه، وفي "هناه": يا هنانوه، حكى ذلك كُلَّه القالي[١]عن أبي حاتم.

قوله: "ومنه: يا هناه، بالضمّ والكسر" أي ومن ما ألحق بالمندوب، قول العرب: يا هناه، بضمّ الهاء وكسرها، لأن الأصل في هذه الهاء السكون؛ لأنها لا تلحق إلا وقفًا، وكلهم أجروا الوصل مجرى الوقف، فأتوا بها وهي ساكنة وقبلها ساكن فَحُرِّكت بالضم تشبيهًا بهاء الضمير، وبالكسرة على التقاء الساكنين[٢].

قوله: "وليست الهاء بدلًا من اللام خلافًا لأكثر البصريين" زعم أكثر

(١) ينظر الأمالي لأبي علي القالي: ١٣/٢، ١٤.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٤٠٨/٣، والمساعد: ٥٢٣/٢.

البصريين أنّ هذه الهاء في "هناه" ونحوها، ليست هاء السكت، وإنما هي بدل من لام "هن"؛ لأن "هنا" أصله "هنو" فالهاء عندهم بدل الواو، التي هي لام الكلمة، وخلصوا من إلحاق هاء السكت وصلًا، ومن كسرها وضمِّها، وردّ ابنُ السراج[1]على البصريين بأنّ العرب لم تقل في تثنيته إلا "يا هنان" ولو كانت بدلًا من اللام لقيل: يا هناهان، قال المصنف: وهذا الردّ ضعيف؛ لأن العرب قد تستغني بما فيه لغتان بأخصر اللفظين، كقولهم في تثنية "سواء": سيّان، قال: والاستدلال القوي هو على أنها هاء سكت [جوّز] [2]كسرُها، ولو كانت بدلًا لما كُسرت، ومن مجيئها مكسورة ومضمومة، قوله:

يـــارب ياربّـــاه إيّـــاك أَسَـــل   عَفْراء يا رباه من قبل الأجل[3].

رُوِي بكسر الهاء وضمِّها[4]، وهي هنا هاء السكت إجماعًا. / ٣٤/أ

(١) الأصول: ١/٣٤٨.

(٢) إضافة يقتضيها السياق من المصدر، وهو شرح ابن مالك على التسهيل: ٣/٤٠٨.

(٣) من الرجز، في ديوان عروة بن حزام: ٣١-٣٢، وينظر معاني القرآن للفراء: ٢/٤٢٢.

(٤) شرحه على التسهيل: ٣/٤٠٨.

المصادر والمراجع

١) أبو حيان النحوي – خديجة الحديثي – مكتبة النهضة – بغداد – ط ١ – ١٣٨٥هـ.
٢) إتحاف فضلاء البشر – للبناء – ت / علي محمد الضباع – دار الندوة الجديدة – بيروت.
٣) أخلاق النبي ﷺ وآدابه – لأبي الشيخ عبد الله بن محمد بن حيان الأصبهاني – ت / صالح محمد الونيان – دار المسلم – ١٩٩٨ م.
٤) ارتشاف الضرب – لأبي حيان – ت / رجب عثمان محمد – مكتبة الخانجي – القاهرة – ط ١ – ١٤١٨هـ.
٥) الأصول في النحو – لابن السراج – ت / عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة – ط ٣ – ١٤٠٨هـ.
٦) إعراب القرآن – للنحاس – ت / زهير زاهد – عالم الكتب – ط ٢ – ١٤٠٥هـ.
٧) الأمالي – لأبي علي القالي – دار الكتب العلمية – بيروت.
٨) أمالي ابن الشجري – ت / محمود الطناحي – مكتبة الخانجي – القاهرة.
٩) إنباه الرواة على أنباه النحاة – للوزير جمال الدين علي بن يوسف القفطي – ت/محمد أبو الفضل إبراهيم – مطبعة دار الكتب والوثائق القومية – ط ٢ – ١٤٢٦هـ – القاهرة.
١٠) الإنصاف في مسائل الخلاف – للأنباري – ت / محمد محي الدين عبد الحميد – دار الفكر.
١١) أوضح المسالك – لابن هشام – طبعة محمد محي الدين عبد الحميد –

دار الفكر.
١٢) الإيضاح العضدي – لأبي علي الفارسي – ت / د / حسن فرهود – دار العلوم – ط ٢ – ١٤٠٨هـ.
١٣) البحر المحيط – لأبي حيان – ت / عادل عبد الموجود وآخرين – دار الكتب العلمية – بيروت – ط ١ – ١٤١٣ هـ.
١٤) بغية الوعاة – للسيوطي – ت / محمد أبو الفضل إبراهيم – المكتبة العصرية – بيروت.
١٥) تاج العروس – للزبيدي – دار الكتب العلمية – بيروت.
١٦) التبصرة والتذكرة – للصيمري – ت / فتحي عليّ الدين – جامعة أم القرى – ط ١ – ١٤٠٢ هـ.
١٧) تفسير الطبري – دار الكتب العلمية – بيروت – ط ٣ – ١٤٢٠ هـ.
١٨) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد – ناظر الجيش – ت / علي محمد خاطر وآخرين – دار السلام – ط ١ – ١٤٢٨ هـ.
١٩) الجنى الداني – للمرادي – ت / فخر الدين قباوة – دار الآفاق الجديدة – بيروت – ط ٢ – ١٤٠٣ هـ.
٢٠) حجة القراءات – لأبي زرعة – ت / سعيد الأفغاني – مؤسسة الرسالة – ط ٥ – ١٤١٨ هـ.
٢١) خزانة الأدب – عبد القادر البغدادي – ت / عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي – القاهرة.
٢٢) الخصائص – لابن جني – ت / محمد علي النجار – دار الهدى – بيروت.
٢٣) الدر المصون – للسمين الحلبي – ت / أحمد الخراط – دار القلم –

دمشق – ط ٢ – ١٤٢٤ هـ.
٢٤) الدرر الكامنة – لابن حجر.
٢٥) ديوان أبي النجم العجلي – صنعه / علاء الدين أغا – النادي الأدبي – الرياض – ١٤٠١ هـ.
٢٦) ديوان الأعشى "الصبح المنير في شعر أبي بصير" طبعة آدُلف هلزهوسن – ط ٢ – ١٩٩٣ م.
٢٧) ديوان الشماخ – ت / صلاح الدين الهادي، مصر ١٩٦٨ م.
٢٨) ديوان العجاج – ت / د / سعدي ضنّاوي، دار صادر – بيروت – ط ١ – ١٩٩٧ م.
٢٩) ديوان امرئ القيس – ت / حنّا الفاخوري، دار الجيل – بيروت – ١٤٢٥ هـ.
٣٠) ديوان جرير – ت / د / نعمان طه – دار المعارف – القاهرة – ط ٤.
٣١) ديوان عبد الله بن رواحة – ت / حسن باجودة – مطبعة السنة المحمدية – ١٣٩٢ هـ.
٣٢) ذيل العبر في خبر من غبر – لأبي المحاسن محمد بن علي الحسني – ت / محمد رشاد عبد المطلب – إصدار وزارة الإرشاد والأنباء – الكويت.
٣٣) رصف المباني – للمالقي – ت / أحمد الخراط – دار القلم – دمشق – ط٢ – ١٤٠٥ هـ.
٣٤) سير أعلام النبلاء – الإمام الذهبي – ت/ شعيب الأرنؤوط وآخرين – مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤١٧هـ – ط ١١.
٣٥) شذرات الذهب – لابن العماد الحنبلي – ت / مصطفى عطا – دار الكتب العلمية – بيروت – ط ١ – ١٤١٩.

٣٦) شرح أبيات مغني اللبيب – للبغدادي – ت / عبد العزيز رباح وآخر – دار المأمون – بيروت – ط ١ – ١٣٩٣ هـ.

٣٧) شرح الأشموني على الألفية مع حاشية الصبان – دار الفكر.

٣٨) شرح التسهيل – لابن مالك – ت / د / عبد الرحمن السيد وآخر – هجر – القاهرة – ط ١ – ١٤١٠ هـ.

٣٩) شرح الرضي على الكافية – ت / يوسف حسن عمر – منشورات جامعة قاريونس.

٤٠) شرح الكافية الشافية – لابن مالك – ت / عبد المنعم هريدي – طبعة جامعة أم القرى – ط ١ – ١٤٠٢ هـ.

٤١) شرح اللمع – لابن برهان – ت / فائز فارس – الكويت – ط ١ – ١٤٠٤ هـ.

٤٢) شرح المفصل – لابن يعيش – ت / إبراهيم محمد عبد الله – دار سعد الدين – دمشق – ط ١ – ١٤٣٤ هـ.

٤٣) شرح جمل الزجاجي – لابن عصفور – ت / صاحب أبو جناح.

٤٤) شرح ديوان الفرزدق - جمع / عبد الله إسماعيل الصاوي – مكتبة ابن تيمية – القاهرة – ط ١ – ١٣٥٤ هـ.

٤٥) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ – لابن مالك – ت / عدنان الدوري – وزارة الأوقاف العراقية – ١٣٩٧ هـ.

٤٦) شعر الأحوص الأنصاري – ت / عادل جمال - مكتبة الخانجي – القاهرة – ط ٢ – ١٤١١ هـ.

٤٧) شفاء العليل في حل عبارة التسهيل – لمحمد بن سليمان الروداني –

رسالة ماجستير – الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – إعداد / تركي بن صالح الحربي – ١٤٣٢ هـ.

٤٨) الصحاح – للجوهري – ت / أحمد عبد الغفور عطار – دار العلم للملايين – بيروت – ط ٤ – ١٩٩٠ م.

٤٩) صحيح مسلم – لأبي الحسين مسلم النيسابوري – ت / محمد فؤاد عبد الباقي – دار ابن حزم – القاهرة – ط ١ – ١٤٢٩ هـ.

٥٠) ضعيف الجامع الصغير – للألباني – المكتب الإسلامي.

٥١) طبقات المفسرين – لمحمد بن علي الداودي – ت / علي محمد عمر – مكتبة وهبة – القاهرة – ط ٢ – ١٤٢٩ هـ.

٥٢) العقد النضيد في شرح القصيد – للسمين الحلبي – ت / أيمن سويد – دار نور المكتبات – جدة – ١٤٢٢ هـ.

٥٣) عمدة الحفّاظ – للسمين الحلبي – ت / محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت – ط ١ – ١٤١٧ هـ.

٥٤) غاية النهاية في طبقات القراء – لابن الجزري – دار الكتب العلمية – بيروت – ط ١ – ١٤٢٧ هـ.

٥٥) القاموس المحيط – للفيروزأبادي – دار الكتب العلمية – بيروت.

٥٦) كتاب السبعة في القراءات – لابن مجاهد – ت / شوقي ضيف – دار المعارف – ط ٢.

٥٧) كتاب سيبويه – تحقيق / عبد السلام هارون – عالم الكتب – بيروت.

٥٨) المحتسب – لابن جني – ت / علي النجدي ناصف وآخرين – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – مصر – ١٣٨٦ هـ.

٥٩) مختصر النحو – لابن سعدان الكوفي. ت/ د/حسين أحمد بو عباس – مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت – ١٤٢٦هـ.

٦٠) مختصر في شواذ القرآن – لابن خالويه – عالم الكتب – بيروت.

٦١) المرتجل – لابن الخشاب – ت / علي حيدر – دمشق – ١٣٩٢ هـ.

٦٢) المساعد في تسهيل الفوائد – لابن عقيل – ت / د / محمد كامل بركات – مركز البحث العلمي بجامعة الملك عبد العزيز – مكة – ١٤٠٠ هـ.

٦٣) المشوف المعلم – للعكبري – ت / ياسين السواس – طبعة جامعة أم القرى – ١٤٠٣ هـ.

٦٤) معاني القرآن – للفراء– ت / أحمد يوسف نجاتي وآخر – دار السرور – بيروت.

٦٥) معاني القرآن وإعرابه – للزجاج – ت / عبد الجليل شلبي – عالم الكتب – بيروت – ط ١ – ١٤٠٨ هـ.

٦٦) المغني – لابن هشام – ت / عبد اللطيف الخطيب – المجلس الوطني الثقافي – الكويت.

٦٧) المقاصد النحوية – للعيني – ت / علي محمد فاخر وآخرين – دار السلام – القاهرة – ط ١ – ١٤٣١ هـ.

٦٨) المقتضب – للمبرد – ت / عبد الخالق عضيمة – وزارة الأوقاف المصرية – ط ٢ – ١٣٩٩ هـ.

٦٩) المقرب – لابن عصفور – ت / أحمد عبد الستار الجواري وآخر– ط ١ – ١٣٩١ هـ.

٧٠) المقنع في معرفة رسم مصاحف الأمصار – لأبي عمرو الداني – ت /

جمال رفاعي – المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة – ط ١ – ١٤٢٨ هـ.
٧١) النوادر في اللغة – لأبي زيد الأنصاري – دار الكتاب العربي – بيروت – ط ٢ – ١٣٨٧ هـ.
٧٢) هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل – لعبد القادر المكي – رسالة دكتوراة – جامعة أم القرى – إعداد / عثمان الصيني – ١٤٠٩ هـ.
٧٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – للسيوطي – ت/د/ عبد العال سالم مكرم – دار البحوث العلمية – ط ١ – ١٣٩٧هـ – الكويت.
٧٤) الوافي بالوفيات – لصلاح الدين الصفدي – ت / محمد بن محمود وإبراهيم بن سليمان – طلعة المعهد الألماني للأبحاث الشرقية – بيروت – ١٤٢٩ هـ.
٧٥) وفيات الأعيان – لابن خلكان – ت / إحسان عباس – دار صادر – بيروت.

فهرس الموضوعات